

استراتيجيات القوى الآسيوية الكبرى تجاه الشرق الأوسط

د. نورهان الشيخ*

يحفل النظام الدولي بتطورات متسارعة على الصعيدين الاستراتيجي والاقتصادي تعزز من دور وفاعلية القوى العائدة (روسيا) والآسيوية الصاعدة (الصين والهند)، وأصبح المثلث الاستراتيجي (روسيا، الصين، الهند) قاعدة أنطلقت منها أثنين من الأطر الدولية الهامة والمؤثرة التي استطاعت في مدى زمني قصير أن تغير كثيراً من معادلات وتوازنات القوى الدولية، وهما مجموعة بريكس الاقتصادية، ومنظمة شنجهاى الأمنية. وتحتل منطقة الشرق الأوسط أهمية واضحة في أولويات القوى الثلاث، وفيما يلي تفصيلاً لاستراتيجية كل منها تجاه المنطقة.

أولاً: الاستراتيجية الروسية:

(١) جوهر الاستراتيجية الحالية والمستقبلية:

رغم إن اهتمام روسيا بالمنطقة ليس بالجديد إلا إن مستوى هذا الاهتمام وآليات التحرك الروسى شهدت قفزة مؤخراً. ومن الواضح أن روسيا تؤسس لنفوذ روسى دائم وقوى، ودور فاعل في الشرق الأوسط يحمى أمنها ومصالحها. إن الحضور الروسى في المنطقة يزداد قوة وتأثير بمرور الوقت، ويمزج بوضوح بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الضربات العسكرية والأدوات الدبلوماسية، ويضع التحالف القائم مع سوريا وإيران في القلب، ويسعى لاستقطاب مصر، والإبقاء على العراق ضمن تحالفات روسيا في المنطقة. فقد مثلت الأزمة السورية نقطة تحول مفصلية في السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط حيث وقفت روسيا بقوة إلى جانب سوريا في تحالف واضح ومعلن مع إيران في مواجهة كل شركاؤها الآخرين في الغرب والمنطقة. وجاء التدخل العسكرى الروسى في سوريا غير متوقعا ومفاجئاً للكثيرين داخل وخارج المنطقة باعتباره تحول جذرى في النهج الروسى، الذى من المتوقع أن يستمر في المستقبل.

* أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة.

(٢) الملامح الرئيسية للاستراتيجية:

أ. تعزيز التواجد العسكرى البحرى الروسى فى البحر المتوسط وتحويل طرطوس من محطة لتموين السفن الروسية إلى قاعدة عسكرية بحرية روسية، إلى جانب القاعدة الجوية الروسية فى حميميم بسوريا. وهو ما تضمنته العقيدة العسكرية البحرية الجديدة التى صدق عليها الرئيس بوتين فى ٢٦ يوليو ٢٠١٥، حيث نصت الوثيقة على ضمان وجود عسكرى بحرئ "دائم" لروسيا فى البحر المتوسط، وتعزيز المواقع الاستراتيجية لروسيا فى البحر الأسود، رداً على تحركات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسى فى البحر الأسود على خلفية الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم لروسيا عام ٢٠١٤. وقد عظم هذا من أهمية المنطقة بصفة عامة وسوريا خاصة فى الأولويات الروسية.

ب. أولوية القضاء على الارهاب فى الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة حيث تعتبر روسيا أن تمدد تنظيم داعش تهديد مباشر لأمنها القومى فى ضوء إلحاح التهديد الذى يمثله تصاعد الارهاب فى المنطقة والذى طال روسيا وفضائها السوفيتى السابق، خاصة بعد أن أعلن تنظيم "إمارة القوقاز الإسلامية"، المسئول عن العديد من الهجمات الارهابية فى روسيا، مبايعته لتنظيم "داعش" فى ٢١ يونيو ٢٠١٥، وأعلن الأخير روسيا عدو له، وتهديده "باحتيال الكرملين وتحرير روسيا والشيشان والقوقاز وأخذ الروسيات سبايا"، وإطلاقه قناة ترويجية تحت اسم "فرات ميديا" ناطقة باللغة الروسية على مواقع التواصل الاجتماعى المختلفة، بهدف تجنيد مزيد من المقاتلين من القوقاز وروسيا وجوارها، وافتتح مراكز لتدريب الانتحاريين فى القوقاز. ورغم تصفية الأمراء المتعاقبين للتنظيم، فإن أعداد المنخرطين فى صفوف داعش من روسيا وجوارها فى آسيا الوسطى استمر فى التزايد وقفز إلى حوالى ٢٩٠٠ من روسيا وحدها، وفق تقديرات هيئة الأمن الفيدرالى الروسية فى ديسمبر ٢٠١٥. ويتولى العديد من هؤلاء مواقع هامة ضمن صفوف التنظيمات الإرهابية فى سوريا والعراق نتيجة قدراتهم القتالية العالية. يضاف إلى هذا خطورة داعش على سوق الطاقة الذى يعد قطاع مفصلى ورئيسى للأمن القومى الروسى بمعناه الواسع حيث تعتمد داعش على النفط كمصدر للتمويل من خلال قيامها ببيع النفط المنتج فى العراق وسوريا وليبيا فى السوق السوداء، ووصلت عائدات التنظيم من إنتاج وبيع النفط إلى ٣ ملايين دولار يومياً. فى ضوء ما تقدم، تعتبر روسيا القضاء على تنظيم داعش وغيره من التنظيمات الارهابية فى سوريا التحدى الرئيسى والأهم. وقد أعلنت روسيا صراحة عن عزمها الحيلولة دون عودة هؤلاء إلى روسيا وجوارها، والقضاء

عليهم فى المناطق الحاضنة لهم واستئصال الارهاب من جذوره فى منطقة الشرق الأوسط،
التي تمثل حزام روسيا الجنوبي الغربى، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى.

ج. ارتباط الأمن القومى الروسى بأبعاده الاقتصادية على نحو وثيق بالمنطقة نظراً لحيوية دور
دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، فى إطار منظمة أوبك فى تحديد أسعار
النفط. ومن المعروف أن أكثر من ٥٥% من إيرادات الموازنة الروسية تأتى من عوائد
صادرات النفط والغاز، وتأثر الاقتصاد الروسى كثيراً بالانخفاض الحاد فى أسعار النفط بعد
رفض أوبك خفض حجم الانتاج لتحسين الأسعار. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة فى خطابه
السنوي أمام البرلمان الروسى بمجلسيه يوم ٣ ديسمبر ٢٠١٥ إلى أن "تراجع أسعار النفط أدى
إلى مصاعب اقتصادية انعكست على حياة المواطن العادى". وقد ضاعف هذا من أهمية
المنطقة لدى موسكو إنطلاقاً من ضرورة التنسيق فيما يتعلق بأسعار النفط، نظراً لدور قطاع
الطاقة فى تعزيز قدراتها المتنامية وضمان استقرارها الاقتصادى ومن ثم السياسى، وتوفير
الموارد اللازمة لدور فاعل دولياً وإقليمياً. وعلى سبيل المثال، تتحمل روسيا نفقات ضرباتها
العسكرية فى سوريا بالكامل، والتي تبلغ ٢,٤ مليون دولار يومياً، وما كان لروسيا أن تقدم
على مثل هذه الخطوة دون اقتصاد قوى.

د. السعى لممارسة دور يتواءم والتغير فى ميزان القوى الدولى مع تصاعد القدرات الروسية
والتراجع النسبى فى القدرات الأمريكية. فالنظام الدولى قد تغير بالفعل باتجاه التعددية، وعودة
روسيا كقوة فاعلة أصبح واقعاً نتيجة النمو المضطرد فى قدراتها الشاملة على مدى العقد
ونصف الماضيين. وقد كشفت الأزمة الأوكرانية التي بدأت فى نوفمبر من العام ٢٠١٣ عن
عمق التناقض فى المصالح بين موسكو، القوة العائدة، التي تعمل جاهدة على استعادة نفوذها
وتأثيرها الدولى والإقليمى، وترفض أن تكون مجرد ظل أو تابع للولايات المتحدة، ولم تعد
تقبل النظام الأحادى القطبية التي تنفرد واشنطن بإدارة قضاياها على الصعيدين الدولى
والإقليمى، وتسعى مع قوى دولية وإقليمية أخرى لتغييره؛ والولايات المتحدة التي لا تتصور
تراجعها عن استراتيجيتها العالمية، ومكانة القائد فى النظام الدولى، وترفض أن تشاركها أى
قوة أخرى مواطن القوة والتأثير به.

(٣) السياسات وآليات تنفيذ الاستراتيجية:

أ. تكثيف الوجود العسكري الروسى وكذلك الضربات الروسية على معقل الارهاب فى سوريا حتى القضاء التام عليها. فالتدخل الروسى فى سوريا منذ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥ ليس فقط تحريكى لعملية التسوية للأزمة السورية، ولكنه دور تغييرى يضع القضاء التام على العناصر الارهابية هدفاً له، وهو أمر سيستغرق سنوات ويحتاج إلى تنسيق وتعاون مع القوى الدولية والإقليمية المعنية بالملف السوري. وقد أشار الرئيس بوتين صراحة فى ٣ ديسمبر ٢٠١٥ إلى الخطر الذي يشكله الإرهابيون العائدون إلى روسيا بعد مشاركتهم في القتال إلى جانب التنظيمات المتطرفة في سوريا، وأن مهمة العسكريين الروس فى سوريا "ليس مساعدة الشعب السوري فحسب، وإنما حماية المصالح الروسية والمواطنين الروس" من خلال "عدم السماح بعودة الإرهاب إلى روسيا". كما أن نشر روسيا منظومات "إس-٤٠٠" في قاعدة حميميم، وهى الأكثر تطوراً في العالم، ووضع الطراد "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ "فورت" المضادة للطائرات (المماثلة لمنظومة "إس-٣٠٠") في ساحل اللاذقية، ليست من قبيل الإجراءات العابرة أو المؤقتة، وإنما هى خطوات جادة وهامة لدعم الحضور الروسى ليس فقط فى سوريا ولكن فى المنطقة بأسرها، وتعزيز نفوذها فى البحر المتوسط.

وستظل سوريا هى نقطة الارتكاز الأساسية لروسيا فى المنطقة وليس من المنتظر أن تتدخل روسيا فى أزمات أخرى على شاكلة تدخلها فى سوريا فى المستقبل المنظور. فرغم إن العراق أحد شركاء روسيا فى حملتها ضد الارهاب فى سوريا، فإن الأمر يقف عند حدود التنسيق الأمنى والاستخباراتى بين البلدين دون ضربات روسية فى الأراضى العراقية، والتي لن تقبل بها الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الأهم فى العراق. وكذلك يصعب تصور تدخل روسيا عسكرياً فى ليبيا رغم زيارات المشير خليفة حفتر المتكررة إلى موسكو. إلا إن نجاح الحملة الروسية فى سوريا وإضعاف تنظيم داعش بها سيكون له تداعيات مباشرة على تراجع التنظيم فى العراق وليبيا وغيرهما.

ب. تسعى روسيا إلى حاضنة إقليمية آمنة ومعضدة لنفوذها المتصاعد فى سوريا والمنطقة، ومن ثم فهى تعمل على كسب شركات دول الجوار السورى القريب والبعيد، وتبرز فى هذا الاطار الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وطهران، وضم العراق ولبنان إلى شركاء روسيا فى المنطقة. فهناك اتجاه واضح لدى موسكو

لتعميق تعاونها الاستراتيجي مع إيران. وخلال زيارة الرئيس بوتين ل طهران يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١٥، والتي كانت الأولى منذ عام ٢٠٠٧، وجاءت على هامش اجتماع القمة الثالثة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، تم التأكيد على استمرار التعاون بين البلدين في المجال النووي وإنشاء محطات نووية جديدة فيها، وتوقيع سبع اتفاقات ومذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في سياق توطيد وترسيخ التعاون بين البلدين. كما ألقى الرئيس بوتين بخامنئي، المرشد الأعلى، وقام بإهدائه نسخة أثرية من المصحف الشريف. وفي يونيو ٢٠١٦ عُقد اجتماع ثلاثي بين وزراء دفاع إيران وروسيا وسوريا في طهران للتنسيق لمواجهة الإرهاب والتحرك العملياتي في سوريا. وفي ١٦ أغسطس أفلعت القاذفات الاستراتيجية الروسية من طراز (تي يو-٢٢ أم) و(أس يو-٣٤) من قاعدة "توجه" في همدان غرب إيران وقصفت أهدافا لتنظيم داعش وجبهة النصر في مناطق حلب ودير الزور وإدلب، وهو ما عد تطور بالغ الدلالة خاصة وإنها المرة الأولى التي تستخدم فيها روسيا بلداً ثالثاً لشن غارات في سوريا منذ بدء حملتها العسكرية بها. كما قامت روسيا بتسليم إيران نصف صفقة منظومات الدفاع الجوي الصاروخي "إس-٣٠٠" الروسية، وفق ما أعلنه ديميتري روجوزين نائب رئيس الوزراء الروسي مطلع أغسطس ٢٠١٦.

ج. اعتبار العراق ركيزة أساسية للتنسيق الاستخباراتي والمعلوماتي للتحالف الروسي ضد الارهاب في المنطقة، والذي يضم إلى جانب موسكو كل من طهران ودمشق وحزب الله. فقد تم التوافق على أن يكون مركز التنسيق العملياتي للتحالف، والذي يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، في بغداد. ومنذ العام ٢٠١٢ يزداد التعاون العسكري الروسي العراقي قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقدا كبيرا بقيمة تجاوزت ٤.٢ مليار دولار، وذلك على خلفية تدهور الوضع الأمني في العراق بسبب نشاط عناصر تنظيم "داعش"، وحاجة بغداد للمروحيات والطائرات المقاتلة الروسية ومنظومة الصواريخ المضادة للدبابات "كورنيت" في عملياتها الأمنية ضد التنظيم، وتحرير المدن العراقية من سيطرته. وفي عام ٢٠١٤ وقعت موسكو وبغداد مجموعة إضافية من العقود شملت توريد طائرات هجوم من طراز "سو-٢٥" ومنظومات دفاعية وذخائر بقيمة تقارب مليار دولار. لتحتل العراق المرتبة الثانية دولياً بعد الهند والأولى عربياً من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (١١% من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري

التقني عام ٢٠١٤، ولتصبح روسيا ثاني أكبر مصدر للأسلحة إلى العراق بعد الولايات المتحدة.

د.. إعادة إطلاق العلاقات الروسية التركية عقب تدهور حاد وسريع على خلفية إسقاط أنقرة الطائرة الحربية الروسية. فعقب اعتذار أردوغان لروسيا عن الحادث وزيارته لموسكو في أغسطس ٢٠١٦، استؤنف التعاون الروسي التركي، وشارك الرئيس بوتين في الدورة رقم ٢٣ لمؤتمر الطاقة العالمي بأسطنبول في أكتوبر من نفس العام، وتم على هامش المؤتمر توقيع الاتفاقية الخاصة بمشروع "السييل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا، وتسريع العمل به، وللمشروع أهمية خاصة لروسيا حيث يمكنها من تجاوز العقوبات الغربية في هذا المجال والتي أدت إلى وقف مشروع السيل الجنوبي الذي كانت تعول عليه. وتم أيضاً بحث إسناد تشييد محطة الطاقة النووية الثالثة التي تنوي تركيا إقامتها لروسيا، ومن المعروف أن روسيا تتولى إقامة المحطة الأولى ويتلقى ٢٠٠ من الأتراك التدريب بها في هذا المجال، وتقيم اليابان المحطة الثانية. وعقب حادث اغتيال السفير الروسي في أنقرة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٦ أكد البلدان عزمهما مواصلة التعاون الاستراتيجي، والتنسيق بشأن الملف السوري وتم عقد اللقاء الثلاثي المقرر بين وزراء خارجية ووزراء دفاع كل من روسيا وتركيا وإيران لهذا الغرض في اليوم التالي للحادث بموسكو.

هـ. الحرص على الدفع بالعلاقات مع مصر لمستويات استراتيجية واعتبارها شريك رئيسي وهام في المنطقة، فقد استمر تطوير التعاون العسكري والتقني بين البلدين رغم أزمة الطائرة الروسية التي تم تفجيرها فوق سيناء يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٥. وتم في هذا السياق توقيع العقد الخاص ببناء أول محطة للطاقة النووية بتكنولوجيا روسية في الضبعة في نوفمبر ٢٠١٥، والتي رأى سيرجي كيريينكو رئيس شركة "روس أتوم" الروسية المنفذة للمشروع أنها تربط البلدين لقرن قادم من الزمان حيث يتضمن المشروع بناء أربعة وحدات على مدى ١٠ - ١٢ سنة، وستعمل الوحدات لمدة ٨٠ عاماً، وقدمت روسيا دعم مالي لمصر لبناء المحطة النووية في صورة قرض يسدد على مدى ٣٥ عاماً.

و. محاولات للتفاهم مع دول الخليج، وخاصة المملكة العربية السعودية، تتمحور حول القضية السورية وأسعار النفط، إنطلاقاً من وجود تحديات خطيرة مشتركة تتهدد روسيا ودول الخليج تتمثل في تصاعد خطر الإرهاب. وتحاول موسكو إعادة طرح

رؤيتها التي تقوم على تطوير نظام للأمن الإقليمي باعتباره الصيغة الأمثل لضمان أمن المنطقة من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب آسيوية مماثلة. إلا إن التباعد حول ماهية التهديدات الأكثر خطورة، وكون إيران تهديد أم جار، ومدى القبول ولو مرحلياً بالأسد في سوريا، والتحديد الدقيق للتنظيمات التي تعد ارهابية والتي ليست كذلك، مازال قائماً، ومازالت هذه القضايا موضع جدل بين الجانبين الروسى والسعودى، حيث تتباين الرؤى والتوجهات فى هذا الاطار، خاصة وأن دول الخليج قرأت التدخل الروسى فى سوريا على إنه دعم مباشر لبشار الأسد ونظامه، وأنه أضر بالمسار الذى كانت تأمله للأزمة والرحيل الذى بدا وشيكاً للأسد، ومن ثم عاد الفتور إلى العلاقات الروسية الخليجية.

ى. الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع اسرائيل، فقد نجحت زيارة الرئيس فلاديمير بوتين لإسرائيل فى يونيو ٢٠١٢ فى إعادة الدفاء للعلاقات بين البلدين بعد فترة من الفتور النسبى، وتكررت زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلى، نتتياهو، لموسكو وكان آخرها فى ٧ يونيو ٢٠١٦ والتي كانت الثانية فى غضون شهر ونصف، وتوافقت مع الذكرى الـ ٢٥ لإستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما. وأكد الرئيس بوتين على التعاون الهام بين موسكو وتل أبيب فى مجال الزراعة، وإنشاء منطقة صناعية للمنتجات الزراعية فى الشيشان، وكذلك التعاون فى مجال الطاقة، والتعاون التكنولوجى بين الجانبين. وركز الجانبين على التعاون بينهما فى مجال مكافحة الإرهاب والتنسيق بشأن العمليات الروسية فى سوريا. وأكد بوتين أن اسرائيل تحارب الإرهاب"، وأن روسيا وإسرائيل "حليفان من هذا المنظور." مؤكداً نية موسكو توطيد الاتصالات مع شركائها الإسرائيليين على هذا الصعيد، ومواصلة الاتصالات بين العسكريين الإسرائيليين والروس بغرض تجنب أى مشاكل. وهو ما تم إعادة التأكيد عليه خلال زيارة رئيس الوزراء الروسى، ديمترى ميدفيديف، لاسرائيل فى نوفمبر ٢٠١٦.

ثانياً: الاستراتيجية الصينية:

(١) جوهر الاستراتيجية الحالية والمستقبلية:

إن القفزات التي شهدتها الصين خلال العقدين الماضيين جعلت منها قوة دولية فاعلة ومؤثرة، وذلك في ضوء صعودها الاقتصادي المذهل وكونها ثاني أكبر اقتصاد عالمي وتنافس الاقتصاد الأمريكي بقوة على المركز الأول. كما إنها تمثل ثاني أكبر انفاق عسكري في العالم، وتنمو قدراتها العسكرية التقليدية والنووية على نحو ملحوظ حيث تربط بكين بين تطورها الاقتصادي وتطوير منظوماتها العسكرية. وقد انعكس الصعود الصيني على عقيدتها العسكرية التي تم تعديلها لتتجاوز مفهوم القوة الإقليمية الذي طالما حكم السياسة الصينية، ليتبنى مبادئ قتالية جديدة تتفق مع وضع القوة العظمى الحديثة، مثل التعريف الموسع للحدود الإستراتيجية، والردع الإستراتيجي، وأخذ زمام المبادرة بتوجيه الضربة الأولى، واكتساب قدرة أكبر على استخدام قوتها خارج حدودها، وتعزيز تحولها الإستراتيجي من قوة برية لتصبح قوة برية وبحرية. وفي هذا السياق، قامت الصين بإعادة صياغة استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يتواءم مع وضعها كقوة كبرى فاعلة من ناحية، ومع مستجدات الواقع الإقليمي في أعقاب الثورات العربية وتداعياتها من ناحية أخرى.

(٢) الملامح الرئيسية للاستراتيجية:

أ. أولوية واضحة لمراكز الثقل العربي، والقوى العربية الفاعلة وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية في الاستراتيجية الصينية. فقد أصدرت بكين في ١٣ يناير ٢٠١٦، وثيقة رسمية تعتبر الأولى من نوعها حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، تضمنت التأكيد على عمق التعاون بين الجانبين والآفاق الراحبة التي تتطلع لها الصين في تعاونها مع العالم العربي، وأن تستطيع الدول العربية "ركوب القطار السريع للتنمية الصينية" على النحو الذي يحقق التنمية المشتركة ويخلق مستقبل أكثر إشراقاً مع الدول العربية. وأعدت الوثيقة التأكيد على نهج الصين القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات عبر الحوار. ومن المعروف أن الصين ليس لها ماضي استعماري في المنطقة، بل إنها كانت من الدول التي عانت من الاستعمار، ومن ثم فإن خبرة التعاون والتواصل والتفاهم بين الجانبين أعمق من الخبرة الصراعية أو التنافسية التي تكاد تنعدم في علاقات الصين بالمنطقة. كذلك عمق مصالح الصين الحيوية في العالم العربي حيث يمثل الأخير المصدر الأساسي لسد احتياجاتها من الطاقة وتفوق وإرادتها من النفط الخام من الدول

العربية ١٤٦ مليون طن. كما يعد العالم العربي سوقاً هامة لتصريف المنتجات الصينية ذات قوة استيعابية كبيرة، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الطرفين ٢٥١ مليار دولار عام ٢٠١٤. ويكتسب التعاون العسكري الصيني العربي أهمية خاصة لبيكين في ضوء سعي الأخيرة إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة. وعلى الصعيد السياسي تم الارتقاء بالعلاقات بين الصين و٨ دول عربية، تشمل مصر والجزائر والسعودية والإمارات وقطر والسودان والأردن والعراق، إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية. وكانت مواقف الصين دوماً إيجابية ومؤيدة للحق العربي وداعمة للمواقف العربية، وكذلك للتعاون والعمل العربي المشترك، وتعتبر استقرار المنطقة مطلب ضروري لتحقيق مصالحها ومن ثم تسعى إلى الحفاظ عليه. هذا فضلاً عن الدور التنموي الحقيقي الذي تقوم به من خلال المشروعات التنموية المشتركة مع دول المنطقة.

ب. التأكيد على أن الصين خارج أي تحالفات في المنطقة وحريصة على بناء شراكات جادة ومتوازنة مع الدول العربية وغير العربية أيضاً. فالقيادة الصينية تدرك جيداً إن الشرق الأوسط ساحة تنافس رئيسية للفاعلين الدوليين والإقليميين، ولا تريد أن تزج بنفسها في آتون صراعات إقليمية ودولية مستعرة، ومن ثم فهي تتلمس خطواتها وتحاول تحقيق مصالحها دون الاخلال بعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف، ودون أن تتورط في مواجهة مع طرف دولي أو إقليمي. وجاءت زيارة الرئيس الصيني لكل من السعودية وإيران في أجواء التوتر القائمة بين البلدين، لتحمل رسالة واضحة أن الصين تقيم علاقاتها مع دول المنطقة على أساس من التوازن، وأنها لا تتحيز لطرف إقليمي دون آخر، وحريصة على تعاونها مع مختلف الأطراف الإقليمية على قدم المساواة وفقاً لمقتضيات مصالحها.

(٣) السياسات وآليات تنفيذ الاستراتيجية:

أ. ربط المنطقة وجعلها جزء من مشروع "الحزام والطريق" الذي أعلنه الرئيس الصيني شي جين بينج في سبتمبر ٢٠١٣. وتسعى الصين من وراء هذا المشروع إلى الالتفات للغرب، ومواجهة استراتيجية "الارتكاز على آسيا" التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما ويسعى من خلالها إلى التوجه شرقاً وتطوير الصين. ويربط المشروع الصين بأوروبا من خلال الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري عبر ثلاثة خطوط رئيسية يمر أولها بآسيا الوسطى وروسيا، ويمتد الثاني من الصين إلى منطقة الخليج والبحر المتوسط مروراً بآسيا الوسطى وغربي آسيا، ويبدأ الثالث من الصين ويمر بجنوب شرقي آسيا وجنوب آسيا والمحيط

الهندي. إلى جانب طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين ويشمل خطين رئيسيين يبدأ الأول من الموانئ الساحلية الصينية ويصل إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي وانتهاءً بسواحل أوروبا، ويربط الثاني الموانئ الساحلية الصينية بجنوب المحيط الهادئ. وتشمل مبادرة "الحزام والطريق" أكثر من ٦٠ دولة في قارات العالم القديم، آسيا وأوروبا وإفريقيا، يبلغ إجمالي عدد سكانها ٤.٤ مليار نسمة، أي ما يعادل ٦٣% من سكان العالم ويبلغ حجم اقتصاداتها ٢١ تريليون دولار، أي ٢٩% من الاقتصاد العالمي الحالي. وخلال زيارة الرئيس الصيني للسعودية في يناير ٢٠١٦ تم توقيع ١٤ اتفاقية بين البلدين أبرزها تلك الخاصة بانضمام المملكة لمشروع "الحزام والطريق".

ب. ارهاصات دور سياسي "هادئ" للصين في المنطقة حيث أصبحت الأخيرة من القوى المعنية بأمن واستقرار المنطقة وذلك في ضوء تجاوز مصالحها مجرد ضمان تدفقات النفط إليها. فتصاعد الارهاب في المنطقة يؤرق الصين ويهدد ليس فقط مصالحها ولكن أمنها القومي بالنظر إلى تزايد أعداد المنضمين إلى صفوف داعش من أبناء إقليم سينكيانج الصيني ذو الأغلبية المسلمة، وتورطهم في أعمال ارهابية داخل الصين. ومن المعروف أن هناك جالية إسلامية هامة في الصين تتجاوز ٢٥ مليون مسلم يمثلون ٢% من السكان، ويتركزون في إقليم سينكيانج وإقليم نانشيا والتبت، عدد منهم ذوى أصول عربية، كما يوجد بها أكثر من ٧٠٠٠ مسجد منها ٧٠ مسجد في بكين وحدها. ومن ثم فهي، كغيرها من الدول داخل وخارج المنطقة، تستشعر الخطر الداعشى على أمنها القومي. ويفسر هذا الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تبديه بكين للضربات الروسية في سوريا بالنظر لتحول الأخيرة إلى حاضنة للعديد من التنظيمات الارهابية وفي مقدمتها داعش، وكذلك دعمها لمحاولات التسوية السلمية للأزمة السورية باعتبارها خطوة هامة لحصار تنظيم داعش والقضاء عليه. وفي هذا السياق استضافت بكين في ديسمبر ٢٠١٥ اجتماعاً ضم مسؤولين كباراً من النظام السوري والمعارضة بهدف دعم التوصل لحل سياسي للأزمة، واستعادة الاستقرار في المنطقة، وهو ما اعتبر تغييراً ملحوظاً في السياسة الصينية القائمة على البعد عن التدخل في النزاعات خارج نطاقها الإقليمي المباشر. وعقب التوتر في العلاقات السعودية الإيرانية على خلفية الحرب في اليمن، وقيام السعودية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عقب مهاجمة السفارة والقنصلية السعوديتين فيها احتجاجاً على إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر، قام نائب وزير الخارجية الصيني جانج مينج بزيارة استمرت يومين لكلا البلدين، ألتقى خلالها مسؤولين كباراً في السعودية، ثم في إيران في محاولة لحث البلدين على "التهدئة وضبط النفس" في علاقاتهما.

ج. مازالت الصين تقدر عالياً موقف مصر وكونها أول دولة عربية وأفريقية تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٥٦، ومثل ذلك في حينه دعماً سياسياً كبيراً في مواجهة الهجمة الأمريكية والغربية الشرسة عليها، وفتح الباب لاعتراف دول أخرى بها مما عزز من مكانة الصين في مرحلة حرجة من تاريخها. وشهدت العلاقات الصينية المصرية دفعات قوية في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو كللت بتوقيع اتفاق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في ديسمبر ٢٠١٤. وخلال زيارت الرئيس الصيني لمصر في يناير ٢٠١٦، والتي كانت الأولى منذ ١٢ عاماً، تم تدشين عام الثقافة الصيني المصري بمعبد الأقصر، وتم التوقيع على ٢١ اتفاقية ومذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال الطاقة وتنمية منطقة قناة السويس. هذا إلى جانب التعاون العسكري التقني الهام بين البلدين على مدى العقود الماضية.

د. ثبات التوجه نحو تطوير التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل في مختلف المجالات العسكرية والتقنية، وهو ما تم التأكيد عليه خلال زيارة تشانج ده جيانج، رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لإسرائيل في سبتمبر ٢٠١٦ حيث تعهدت الصين وإسرائيل بزيادة تعزيز التعاون الثنائي في مختلف المجالات مثل الابتكار وحماية البيئة والزراعة والبيولوجيا، وكذا تفعيل مبادرة الحزام والطريق. وقد شهد التعاون العسكري التقني بين البلدين تطوراً ملحوظاً خاصة منذ زيارة الرئيس الصيني لإسرائيل عام ٢٠٠٠، وفي أغسطس ٢٠١٢، قامت سفن من الأسطول الحادي عشر الصيني بزيارة قاعدة حيفا البحرية في إسرائيل احتفالاً بالذكرى العشرين للتعاون بين قوات الدفاع الإسرائيلية وجيش التحرير الشعبي الصيني. وتعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري لإسرائيل، وبلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٨ مليار دولار عام ٢٠١٦. وتعاقدت تل أبيب مع شركة "تشاينا هاربور" الصينية العملاقة الرائدة في مجال بناء الموانئ لإنشاء مشروع قناة "أشدود" الذي بدأ العمل به في أكتوبر ٢٠١٤، ويربط مدينة "إيلات" الساحلية على البحر الأحمر، بعدة مدن ساحلية مطلّة على البحر المتوسط، من بينها "تل أبيب" و"حيفا" و"أشدود"، وذلك لنقل الركاب والبضائع بين البحرين الأحمر والمتوسط في مدة لا تزيد عن ساعتين فقط.

د. تطوير الشراكة الاستراتيجية مع إيران خاصة في مجال الطاقة، وهناك تعاون هام بين البلدين في المجال النووي، كما تعد إيران مصدر رئيسي للنفط والغاز المسال للصين، وتقوم الصين بتطوير حقل "يداوران" النفطي قرب الحدود مع العراق والذي تقدر احتياطياته بحوالي ٣ مليار برميل مقابل حصة ٥١% لشركة "سينوبيك" النفطية الصينية من إنتاج الحقل. من ناحية أخرى، تسيطر إيران على مضيق هرمز الذي يمر من خلاله نحو خمس واردات الصين من النفط. كذلك، تحتل إيران المرتبة الثالثة بين مستوردي السلاح الصيني، ولاشك أن رفع

العقوبات الدولية عن إيران سيسهم في تطوير العلاقات الصينية الإيرانية في المجالات السابقة، وكان ذلك موضع بحث واهتمام الرئيس الصيني خلال زيارته لإيران في يناير ٢٠١٦ حيث وقع الجانبين خلال الزيارة على ١٧ اتفاقية تعطي دفعات قوية للتعاون بينهما في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، وللتعاون الاستراتيجي والأمني في مجال مكافحة الإرهاب، وأكد زعيما البلدين خلال لقائهما الطابع الاستراتيجي للتعاون بين إيران والصين، وعلى ضرورة التنسيق الأمني لمواجهة الإرهاب والتطرف في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المعروف إن إيران عضو مراقب في منظمة شنجهاى للتعاون الأمني التي تأسست بمبادرة من الصين وتضم إلى جانبها كل من روسيا وأربعة من دول آسيا الوسطى، والهند وباكستان. وقد إزداد دور المنظمة وثقلها الدولي والإقليمي، وأصبحت تكتل أمنى واستراتيجى هام يرى البعض أنه قد يشكل توازناً هاماً مع حلف شمال الأطلسى. ومن المتوقع أن تحصل إيران على العضوية الكاملة للمنظمة بعد رفع العقوبات الدولية عنها. وعلى الصعيد الاقتصادى، أعلن الرئيس الإيراني حسن روحاني أن إيران والصين اتفقتا على زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل إلى ٦٠ مليار دولار سنوياً خاصة في ضوء توقيع البلدين اتفاقاً خاص بانضمام إيران لمشروع "الحزام والطريق". وتعتبر إيران شريك تجارى هام للصين وقفز حجم التبادل التجارى بينهما ١١ مرة منذ عام ٢٠٠٣ ليصل إلى ٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، ولتستأثر الصين بثلاث إجمالي الصادرات الإيرانية.

ثالثاً: الاستراتيجية الهندية:

(١) جوهر الاستراتيجية الحالية والمستقبلية:

تعتبر الهند إحدى القوى الصاعدة بقوة في النظام الدولي ومرشحة لتكون إحدى القوى الفاعلة عالمياً خلال العقود القادمة، وذلك بالنظر لما تمتلكه من مقومات، وما حققته من قفزات اقتصادية وعسكرية خلال العقدين الماضيين. فالهند سابع أكبر اقتصاد عالمياً، وتحقق نسبة نمو بلغت ٧% منذ مطلع الألفية الثالثة، وهى سابع أكبر دول العالم من حيث المساحة، والثانية من حيث عدد السكان.

وعادة ما يستخدم الهنود تعبير "آسيا الغربية" للإشارة إلى المنطقة بدلاً من مصطلح الشرق الأوسط، ويخرجون بذلك دول شمال أفريقيا والسودان وغيرها من النطاق الجغرافى للمنطقة. وكان المنظور الاقتصادى هو أساس تقارب الهند مع دول المنطقة، وذلك فى إطار سياستها المعروفة

بسياسة "النأي بالنفس" القائمة تقليدياً على عدم الانحياز وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إلا إن مجموعة من التطورات تضافرت ودفعت الهند لبلورة رؤية واستراتيجية لتفاعلها مع المنطقة، من أبرزها التقارب الهندي الأمريكي الواضح، والتطورات المتسارعة في المنطقة في أعقاب الثورات العربية، إلى جانب وصول رئيس الوزراء نياندرا مودي للسلطة عام ٢٠١٤، والمعروف بتوجهاته البرجماتية. الأمر الذي أدى إلى تحولات هامة في سياسة الهند الخارجية، تتضمن انتهاج سياسة أكثر حسماً في القضايا المتعلقة بالأمن القومي، وتسريع المرحلة الثانية من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، وإعلاء القومية الثقافية وتوظيف أوسع نطاق للقوة الناعمة الهندية في السياسة الخارجية.

(٢) الملامح الرئيسية للاستراتيجية:

أ. أولوية دول الخليج العربي في الاستراتيجية الهندية بالنظر إلى مصالحها الحيوية في هذه الدول، ومتطلبات أمن الطاقة الهندي. فالهند رابع أكبر مستهلك للنفط في العالم، ويزداد استهلاكها على نحو مضطرد، وتعتمد الهند على دول الخليج في توفير أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط، وتلثي احتياجاتها من الغاز. يضاف إلى ذلك تحويلات العمالة الهندية في دول الخليج حيث يعمل بالأخيرة أكثر من ٦ مليون عامل تتجاوز تحويلاتهم ٣٥ مليار دولار تمثل أكثر من ٤٧% من إجمالي تحويلات العمالة الهندية في الخارج وفق تقديرات البنك الدولي. هذا فضلاً عن أهمية التبادل التجاري بين الطرفين والذي بلغ حوالي ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٤. ويفسر هذا زيارة رئيس الوزراء الهندي نياندرا مودي للامارات عام ٢٠١٥، والتي تعد الزيارة الأولى من نوعها من قبل رئيس وزراء هندي خلال ٣٤ عاماً للامارات، والأولى للشرق الأوسط، ثم زيارته للسعودية في أبريل ٢٠١٦، فزيارته لقطر في يونيو من نفس العام، مما يعكس رغبة قوية لدى حكومته في توطيد العلاقة مع دول المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

ب. التنسيق مع دول المنطقة لمكافحة الارهاب، وكان ذلك على قمة أولويات رئيس وزراء الهند خلال زيارته للامارات والسعودية، وكان تسليم السعودية للإرهابي أبو جندل عام ٢٠١٢، المشتبه بتورطه في هجمات بومباي الإرهابية ٢٠٠٨ إلى السلطات الهندية، خطوة هامة في دفع العلاقات بين البلدين. كما تم توقيع اتفاقية للتعاون الأمني بين الهند والبحرين في فبراير ٢٠١٥.

ج. الحرص على توازن العلاقة مع الأطراف الإقليمية المختلفة وتعزيز الشراكة الاستراتيجية مع كل من إسرائيل وإيران دون المساس بعلاقاتها الحيوية مع دول الخليج العربية.

(٣) السياسات وآليات تنفيذ الاستراتيجية:

أ. تطوير التعاون العسكري مع دول الخليج العربية، وفى هذا السياق قام وزير الدفاع الهندي مانوهار باريكار بزيارة سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٠-٢٣ من مايو ٢٠١٦؛ ما يجعله أول وزير دفاع هندي يزور الإمارات العربية، وتزامنت الزيارة مع إقامة تدريبات عسكرية جوية مشتركة بين البلدين، حيث توقفت الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو الهندي في الإمارات، وذلك في طريق عودتها من مناورات "العلم الأحمر" التي تُقام في الولايات المتحدة. وكان البلدان قد قررا "تأسيس شراكة استراتيجية شاملة، وتعزيز العلاقات العسكرية الدفاعية، عقب زيارة رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، إلى الإمارات، العام الماضي. وسبق وأن قام أسطول من السفن الحربية الهندية فى مايو ٢٠١٥ بجولة فى منطقة الخليج شملت كلا من الإمارات والكويت والبحرين وعمان، وقد تزامنت هذه الجولة مع قدوم سفينة هندية أخرى قامت بزيارة ميناء بندر عباس الإيراني.

ب. تتطرق الهند من عمق روابطها التاريخية مع مصر وكون الدولتين مؤسسى حركة الانحياز ذات الدور القائد فى آسيا وأفريقيا خلال الخمسينات والستينات، وتؤكد على أهمية تعزيز التعاون الاستراتيجي مع مصر في مجال مكافحة الإرهاب الذي يهدد البلدين والعالم، ودفع التعاون الاقتصادي والتقنى بين البلدين، وقد ساعدت الشركات الهندية العاملة في مصر فى توفير نحو ٣٥ ألف فرصة عمل للمصريين، وساهمت في نقل التكنولوجيا في العديد من المجالات، من بينها الأدوية الخاصة بمكافحة مرض الكبد الوبائي منخفضة التكاليف. ويقدر حجم الاستثمارات الهندية في مصر بنحو ٣ مليارات دولار، وهى من أوائل الدول التى حظيت بوضع الدولة الأولى بالرعاية بمقتضى اتفاقية التجارة الثنائية بين الهند ومصر لعام ١٩٧٨، وزاد حجم التجارة بين الجانبين لأكثر من خمسة أضعاف خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد شارك الرئيس السيسي في الدورة الثالثة لمنتدى قمة الهند - إفريقيا ٢٠١٥ التى عقدت في الهند، وقام بزيارة الأخيرة فى أغسطس ٢٠١٦.

ج. تطور واضح فى العلاقة مع إيران بعد تخفيف العقوبات عليها، وتعد الأخيرة مصدر رئيسى للطاقة للهند، وذلك من خلال توسيع التعاون بين البلدين فى مجال الطاقة والاستثمارات المشتركة. وقد كانت زيارة رئيس الوزراء الهندي لإيران فى مايو ٢٠١٦، الأولى خلال ١٥ عاماً، وتم خلالها توقيع ١٢ اتفاقية للتعاون الاقتصادى أبرزها تلك المتعلقة باستثمار الهند ٥٠٠ مليون دولار من أجل تطوير ميناء شاباهار الإيراني الذى يقع بالقرب من الحدود بين إيران وباكستان، ويعتبر ممر هام إلى أفغانستان، ومنها إلى آسيا الوسطى. كما انضم الرئيس الأفغانى أشرف غانى فى وقت لاحق للقمة الهندية الإيرانية من أجل التوقيع على اتفاق عبور ثلاثى من شأنه أن يسهل كثيراً مرور البضائع بين الدول الثلاث وتعزيز التجارة، كما يسهم فى إيجاد بديل إستراتيجى لميناء جاو دار الباكستانى والذى تديره الصين منذ عام ٢٠١٣.

د. استمرار التعاون الاستراتيجى مع إسرائيل حيث تعد الأخيرة رابع أكبر مزودة سلاح للهند، وبلغ حجم واردات الهند من الأسلحة من إسرائيل ٦٩٥ مليون دولار عام ٢٠١٥. وقام الرئيس الهندي، برناب موخرجي، بزيارة اعتبرت تاريخية إلى إسرائيل، فى أكتوبر ٢٠١٥، والتقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع نظيره الهندي، ناريندرا مودي على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ٢٠١٤، وبحثا تطوير التعاون بين الجانبين.

رابعاً: الاستراتيجية الباكستانية:

(١) جوهر الاستراتيجية الحالية والمستقبلية:

رغم أن باكستان لا يمكن اعتبارها أحد القوى الدولية الصاعدة حيث بلغ حجم ناتجها القومى ٢٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٥ لتأتى بذلك رقم ٤٢ فى ترتيب الاقتصادات العالمية، إلا إنها إحدى الدول الفاعلة إقليمياً خاصة فى منطقة الشرق الأوسط باعتبار الأخيرة جوار جغرافى لها، بالنظر لحدودها المائية على بحر العرب وخليج عُمان، كما تتمتع بموقع جيواستراتيجى فى منطقة جنوب آسيا ولها حدود مشتركة مع كل من أفغانستان والهند والصين، وهى قوة عسكرية نووية.

وتشهد السياسة الخارجية الباكستانية تحولات هامة خلال السنوات القليلة الماضية ستؤثر حتماً على توجهاتها إزاء المنطقة، أبرزها التقارب الباكستانى الروسى. ومن المعروف أن

العلاقات بين البلدين كان يسودها التوتر الشديد لعقود طويلة نتيجة تأييد الاتحاد السوفيتي للسيادة الهندية على كشمير، ودعم باكستان "للمجاهدين" الأفغان في مواجهة السوفييت. إلا إن السنوات القليلة الماضية شهدت تقارباً ودفئاً واضحاً في العلاقات الباكستانية الروسية، كان من أبرز ملامحه توقيع اتفاق التعاون العسكري التقني بين البلدين عام ٢٠١٤، الذي مثل نقلة نوعية في العلاقات بينهما إلى مستويات استراتيجية لم تكن متصورة من قبل حيث كانت باكستان من بين الدول التي تحظر روسيا تصدير السلاح إليها نتيجة موقفها من التدخل السوفيتي في أفغانستان. كما تم قبول باكستان، ومعها الهند، عضواً كاملاً في منظمة شنجهاى للتعاون التي تقودها روسيا والصين عام ٢٠١٥، والتي تهدف بالاساس إلى تعزيز التعاون الأمني بين أعضائها في مجال مكافحة الارهاب والتطرف. وخلال الفترة من ٢٤ سبتمبر وحتى ١٠ أكتوبر ٢٠١٦، أجريت المناورات العسكرية المشتركة بين باكستان وروسيا، "الصدقة-٢٠١٦"، والتي كانت الأولى من نوعها.

يتزامن هذا مع تراجع في العلاقات الباكستانية الأمريكية على مدى العقد المنصرم، وخاصة منذ عام ٢٠١١ عندما قامت القوات الأمريكية الخاصة بتصفية زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن داخل الأراضي الباكستانية، وهو ما اعتبرته اسلام آباد انتهاك لسيادتها لكونه "عمل أحادي الجانب غير مصرح به". عزز من ذلك الضربات التي تشنها الطائرات الأمريكية بدون طيار والتي ترى باكستان أنها تزيد من المشاعر الشعبية المعادية للولايات المتحدة بها، وتسبب إخراجاً شديداً للحكومة الباكستانية، وفي تصريح غير مسبوق، في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٤، اعتبر وزير الدفاع الباكستاني خواجه آصف "أن الولايات المتحدة ليست حليفاً يمكن الوثوق به". يتزامن هذا مع امتعاض واضح تبديه واشنطن من موقف باكستان إزاء الجماعات الارهابية، واتهامات بالتقاعص في مواجهة أنشطة مسلحي "شبكة حقاني" وحركة "طالبان" على أراضيها، وغض الطرف عن تقدم تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق من أفغانستان كانت الولايات المتحدة وقوات متحالفة معها قد ساعدت في تأمينها، الأمر الذي يشيع أجواء من عدم الثقة المتبادلة بين البلدين، لاسيما مع إعادة توجيه دفة السياسة الأمريكية في جنوب آسيا بعيداً عن أفغانستان وباكستان باتجاه الهند. وبعد أن كانت إسلام آباد ثالث أكبر متلق للمساعدات الأمريكية، قلصت واشنطن من دعمها العسكري والاقتصادي لباكستان بشكل حاد في السنوات الأخيرة ليصل إلى ما دون المليار دولار عام ٢٠١٦ مقارنة بأكثر من ٣.٥ مليار دولار عام ٢٠١١.

(٢) الملامح الرئيسية للاستراتيجية:

أ. استمرار أولوية التحالف مع دول الخليج لا سيما السعودية حيث تعتبر الأخيرة الشريك الاستراتيجي الأساسي لباكستان، وحليفها في المنطقة. ومن المعروف أن السعودية ساعدت على إنقاذ رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف من الإعدام بعد انقلاب مشرف عام ١٩٩٩ ووفرت له المنفى، ويوجد خبراء ومستشارون باكستانيون في السعودية بأعداد محدودة، وفقاً لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعتها السعودية مع باكستان عام ١٩٨٤، والتي تضمنت تقديم باكستان كل قدراتها من أجل حماية المملكة في حال تعرضها لأي خطر، خاصة ضد التهديدات المحتملة من جانب إيران وإسرائيل، وعلى أساس تلك الاتفاقية مولت السعودية البرنامج النووي الباكستاني، لصنع أول قنبلة نووية "إسلامية"، وعملت على منع اعتقال أبي القنبلة النووية الباكستانية، الدكتور عبد القدير خان، من قبل الولايات المتحدة.

ب. انفتاح تفرسه المصالح مع إيران حيث استغلت الأخيرة الأقلية الشيعية في باكستان والتي تبلغ حوالي ٢٠٪ من السكان البالغ عددهم ١٩١ مليون نسمة، كقاعدة لإطلاق نفوذها في الداخل الباكستاني، وإعادة الدفاء للعلاقات بينهما بعد عقود من التباعد. ورغم استمرار القلق الإيراني من تسلل المجموعات المتمردة عبر الحدود مع باكستان وكون جماعة جيش العدل الإيرانية المعارضة تتخذ من الأراضي الباكستانية مقراً لشن عملياتها ضد النظام الإيراني، فقد استطاع البلدان تجاوز الشكوك المتبادلة، وأبدت باكستان استعداداً لتبادل المعلومات مع إيران، وعقد اجتماعات لإقرار الأمن على الحدود؛ ومواجهة المشكلات الأمنية المختلفة ومنها تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها.

ج. الاستمرار في احتضان التنظيمات والعناصر المتطرفة وفي مقدمتها حركة طالبان وإيواءها أيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة بعد أسامة بن لادن، هذا فضلاً عن قوة تأثير الأحزاب الدينية، وفي مقدمتها الجماعة الإسلامية، في الحياة السياسية الباكستانية، وتوغل تلك التيارات في البرلمان الباكستاني، الأمر الذي أدى إلى دعم باكستان لجماعة الإخوان، مما أثر على توجهاتها فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب.

(٣) السياسات وآليات تنفيذ الاستراتيجية:

أ. قام رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف، بزيارة للرياض فى أبريل ٢٠١٥، وتعهد بالدفاع عن السعودية إذا تعرض أمنها ووحدها للخطر، وشجب إطاحة الحوثيين بالرئيس اليمني المنتخب، واعتبر شريف أن المساس بأمن السعودية خط أحمر. وذلك رغم قرار البرلمان الباكستاني بالإجماع بإلزام الحكومة بالوقوف على الحياد فى الحرب بين التحالف العربى والحوثيين.

ب. رحبت باكستان بوصول الإخوان المسلمين إلى السلطة فى مصر واستقبلت محمد مرسى ومنحته الدكتوراة الفخرية فى مارس ٢٠١٣. وفى مايو ٢٠١٥ أصدرت الخارجية الباكستانية بيان إعتضت فيه على قرار إحالة أوراق محمد مرسى وعدد من الإخوان للمفتى. إلا إن هناك تعاون عسكري بين مصر وباكستان وقام القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع المصري الفريق أول صدقي صبحى بزيارة إسلام آباد على رأس وفد عسكري رفيع فى أبريل ٢٠١٥، لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين.

ج. شهد التعاون الباكستاني الإيراني دفعات هامة، وتم البدء فى مشروع أنبوب نقل الغاز من حقل "بارس" فى جنوب غرب إيران إلى منطقة "نواب شاه" بالقرب من كراتشي على الساحل الجنوبي الشرقي لباكستان ماراً بأراضي ولايتي السند وبلوشستان الباكستانيين؛ والمعروف بـ "مشروع السلام"، وذلك بطول حوالى ٢٠٠٠ كيلو متر، وتقدر كلفته الإجمالية بـ ٧,٥ مليار دولار، وقد تم إنجاز مدّ الأنبوب فى الجانب الإيراني بطول ١٢٢٠ كيلو متراً.